الأمم المتحدة
E/HLPF/2021/3/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2021
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
6-15 تموز/يوليه 2021
التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

مساهمة مقدمة من الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة من الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي عقدت في جنيف يومي 17 و 18 آذار/مارس 2021، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

240521 200521 21-05440 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

أولا - الحضور

1 - عُقدت الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالحضور الشخصي والافتراضي في قصر الأمم في جنيف، يومي 17 و 18 آذار/مارس 2021. وشارك في رئاسة الدورة كل من وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، فرانسيسكو أندري، ومستشار الدولة لدى رئيس وزراء رومانيا، لازلو بوربيلي.

2 - وحضر الدورة ممثلو الدول الـ 52 التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وطاجيكستان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

3 - وحضرت الدورة الدول التالية غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيرو، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وغانا، وكوستاريكا، وكينيا، والمغرب، والمكسيك، والهند، واليابان.

4 - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بوفد الاتحاد الأوروبي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وشارك أيضا في الدورة كل من المفوضية الأوروبية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والمؤسسة الأوروبية للتدريب، ووكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي، وبرنامج شبكة الاتحاد الأوروبي للتنمية الحضرية.

5 - وحضر الدورة ممثلون عن ما يلي من هيئات الأمم المتحدة وإداراتها وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات والاتفاقيات والمبادرات ذات الصلة: أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ومكتب التنسيق الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)،

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومقر الأمم المتحدة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، وشبكة حلول التنمية المستدامة، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية. وحضر الاجتماع أيضا المنسقون المقيمون وممثلو مكاتب المنسقين المقيمين من ثمانية بلدان مستفيدة من البرامج في المنطقة.

6 - وشارك في الدورة ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات والشبكات الدولية الأخرى التالية: برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا، ومبادرة أوروبا الوسطى، والكومنولث، ومجلس أوروبا، ومصرف التنمية لمجلس أوروبا، ومجلس البلديات والمناطق الأوروبية، ومبادرة التأهب للكوارث والوقاية منها في جنوب شرق أوروبا، ومصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمركز الأوروبي لسياسات وبحوث الرعاية الاجتماعية، والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالة الفضاء الأوروبية، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، ومجلس وزراء دول شمال أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومجلس التعاون الإقليمي، ومركز الجنوب.

7 - وشارك في الدورة أيضا ممثلون عن حوالي 200 منظمة غير حكومية وكذلك ممثلون عن الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات أخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمشاركين على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي (https://regionalforum.unece.org).

ثانيا - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال

8 - أقرَّ المنتدى الإقليمي جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة ECE/RFSD/2021/1.

9 - وأكد الرئيس المشارك (البرتغال) في كلمته الافتتاحية أن السنة السابقة طغى عليها أثر أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). حيث أدت الجائحة إلى إبطاء التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة أو وقفه أو عكس مساره. ويتمثل التحدي الحالي في إيجاد سبل لمعالجة الأزمة الصحية والاجتماعية الاقتصادية الحادة دون المساس بالنهج التحويلي المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ففي البرتغال، أدت جائحة كوفيد-19 أيضاً إلى اضطراب في نظام الرعاية الصحية وغيره من النظم الاجتماعية والاقتصادية، مما أثر على إحراز التقدم في معظم أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن كلها. غير أن الأزمة الناجمة عن الجائحة ينبغي ألا تكون ذريعة لوقف تنفيذ السياسات، بل ينبغي اعتبارها فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات، بما في ذلك تجاه أهداف التنمية المستدامة. وستضع البرتغال خلال رئاستها مجلس الاتحاد الأوروبي أهدافا أكثر طموحا فيما يتعلق بتنفيذ الاتحاد لخطة عام 2030 وستعطي الأولوية للرقمنة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

10 - وشدد الرئيس المشارك الآخر (رومانيا) في كلمته الافتتاحية على أن جائحة كوفيد-19 يثبت أنها تشكل تحديا مستعصيا. فقد كانت للجائحة عواقب مدمرة كثيرة طالت بلدان المنطقة و جميع أنحاء العالم. وأثرت أيضا في صحة الناس وحياتهم تأثيرا مباشراً. وأصبحت الفئات الضعيفة معرضة لخطر التهميش بدرجة أكبر مما كانت عليه قبل الجائحة. وما فتئت الوظائف وسلاسل القيمة العابرة للحدود والقطاعات الاقتصادية مثل السياحة تواجه ظروفا عسيرة. وتتعرض نظم الحماية الاجتماعية والمنظومتان الصحية والغذائية لضغوط شديدة. والسؤال الرئيسي هو كيف يمكن للمنطقة أن تتعافى من هذه الأزمة مع مراعاة الاعتبارات البيئية واعتبارات تغير المناخ مراعاة تامة. وأثارت الجائحة أيضاً تحديات في رومانيا، ويغتنم هذا البلد الفرص من أجل تحقيق الاستدامة من خلال خطته الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود التي تضم في صلبها أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الدولي، يستدعي التعافي من الجائحة تعزيز التعاون والشراكات المتعددة الأطراف داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

11 - وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسالته الموجهة بالفيديو أن الأهداف المشتركة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كما هو الحال في المناطق الأخرى، هو التعافي من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، ومواصلةالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية. ويجب أن تتصدى برامج المعونة من أجل التعافي من أزمة كوفيد-19 للمسائل الشاملة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وأن تكفل عدم ترك أي أحد خلف الركب. وشدد على أن أوجه عدم الإنصاف في الحصول على لقاحات كوفيد-19 قد تقوض التعاون الدولي الذي لا غنى عنه للتعافي من الأزمة وإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى يتسنى التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19، من الضروري أن تتاح للبلدان النامية سبل الوصول للموارد المالية الكافية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون وتوفير سيولة إضافية؛ وأن تنفذ استثمارات هامة في تطوير البنى التحتية المستدامة؛ وأن يتم الاستعانة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار على النحو الكامل.

12 - وذكرت نائبة الأمين العام، في رسالتها الموجهة بالفيديو، الضوء أنه يمكن تحويل جائحة كوفيد-19 المدمرة إلى منعطف حاسم من أجل التعافي بشكل أفضل. وقد تصدَّت العديد من الحكومات، وخاصة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، للتداعيات الاقتصادية لهذه الجائحة بحُزم تحفيز كبيرة بشكل استثنائي. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة أزمة المناخ يستلزمان وجود نفس الطموح ومستوى الالتزام. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، ينبغي إعطاء الأولوية للاستثمارات المحددة الهدف لدعم المناطق الأكثر فقراً التي تأثرت أشد التأثر بالأزمة؛ ويتعين إيلاء اهتمام خاص لتعزيز تدابير السلامة الاجتماعية من أجل حماية الشباب والنساء والفئات المحرومة؛ ويلزم الاضطلاع بإصلاحات هيكلية رئيسية للحد من انبعاثات الكربون وتحسين الإنتاجية من خلال الرقمنة. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الفرص التي ستتاح خلال مؤتمرات القمة والمؤتمرات التاريخية التي ستعقد في المستقبل القريب بشأن المنظومات الغذائية، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والمناخ، والنقل المستدام. وأصبحت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعد إصلاحها، في وضع أفضل يسمح لها بتوفير الدعم السياساتي والتشغيلي على نحو متماسك من أجل تحقيق تعاف مستدام وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اختُتم الاجتماع الافتتاحي للمنبر الإقليمي للتعاون الجديد الذي نُظم في آذار/مارس 2021 بتحديد أولويات واضحة للعمل في عام 2021. ومن الضروري أن يعمل المنتدى الإقليمي وغيره من الشركاء في المنطقة بروح من الطموح وعلى وجه الاستعجال على تحقيق هذه الأولويات على نطاق واسع.

13 - وشددت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا على أهمية توجيه قدرات التغيير القوية التي أطلقت عنانها جائحة كوفيد-19 في الاتجاه الصحيح، باعتماد سياسات وإجراءات تسرّع إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة. وذكرت أن اللجنة درست في تقييمها لعام 2021 مسألة ما إذا كانت المنطقة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. فإذا ظلت الاتجاهات السابقة على حالها، لن تحقق المنطقة سوى 23 غاية بحلول عام 2030؛ وسينبغي التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق 57 غاية؛ وسيكون من اللازم عكس الاتجاه فيما يخص تسع غايات؛ وسيتعين توفير بيانات إضافية على المستوى الوطني من أجل تتبع ما تحقق من تغير مع مرور الزمن فيما يخص 80 غاية، أي ما يقرب من نصف مجموع الغايات. ولذلك، لا بد من إحراز تقدم كبير ليس فقط لتحقيق الغايات ولكن أيضا لتحسين توافر البيانات. وثمة حاجة إلى بذل جهد كبير في المجالات البالغة الأهمية المتصلة بتغير المناخ والبيئة، التي تنشط فيها اللجنة بشكل خاص. وسيكون المجال المواضيعي الذي ستركز عليه اللجنة في دورتها التاسعة والستين هو تعزيز الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المنطقة.

ثالثا - الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات: "التعافي المستدام والمرن من آثار الجائحة والعمل والتنفيذ فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا"

14 - تمثل الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات في كلمة رئيسية ألقاها المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا، هانز هنري ب. كلوغ، تلتها مناقشة عامة رفيعة المستوى.

15 - وشاركت الوفود الممثلة لحكومات البلدان التالية في المناقشة العامة: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، وبيلاروس، وتركمانستان، وجورجيا، وسويسرا، وصربيا، وكازاخستان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا. وتناول الكلمة أيضا ممثل عن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

16 - ويعرض موجز الرئيس الوارد في مرفق هذا التقرير أهمَّ المسائل التي طرحت في هذا الجزء. والبيانات المكتوبة متاحة في الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي.

رابعا - الجلسة العامة: الإجراءات وعوامل التسريع الرئيسية الكفيلة بمعالجة الأثر الاجتماعي الاقتصادي للجائحة وتعزيز التعافي المستدام

17 - في بداية الجلسة العامة، عرض الرئيس المشارك الرسائل الرئيسية المنبثقة من اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران المعقودة افتراضيا في الفترة من 10 إلى 16 آذار/مارس 2021. وعلى إثر هذا العرض، عقدت حلقة نقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين، ومناقشة عامة، وجلسة تحاور مع نائبة الأمين العام.

18 - وشارك في حلقة النقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين المتكلمون التالي بيانهم:

- مستشارة رئيس وزراء ألبانيا والمنسقة الوطنية للتعاون الإقليمي في ألبانيا، أوديتا باربولوشي

- نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، توماس فاغنر
- المدير التنفيذي لمنظمة الاتحاد الأوروبي للصم[1]، مارك ويتلي، (ممثل المجتمع المدني)
- مدير السياسات العامة والإنترنت، شركة تليفونيكا (إسبانيا)، كريستوف ستيك

19 - وخلال المناقشة العامة، التي افتتحها الرئيس المشارك بالإدلاء ببيان باسم رومانيا، تناولت الكلمة الوفود الممثلة لحكومتي البلدين التاليين: مالطة وبولندا. وتناول الكلمة أيضا ممثلاً الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى الشباب الأوروبي، ورئيس اللجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وممثل المجلس الاستشاري العلمي للأكاديميات الأوروبية.

20 - وخلال جلسة الحوار مع نائبة الأمين العام، قدمت نائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد، بيانا، كما قدم بيانا كل من نائبتي رئيسة المنبر الإقليمي للتعاون لأوروبا وآسيا الوسطى، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، أولغا ألغاييروفا، ومديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ميريانا سبولياريك إيغر، ثم أدلى الحضور ببيانات عن أرمينيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا.

21 - ويرد في المرفق بهذا التقرير موجز للمناقشات التي جرت في هذه الجلسة واجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران المعقودة افتراضيا.

اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران المعقودة افتراضيا[2]:

المجموعة 1: الأشخاص

تعزيز نظم الصحة والغذاء والحماية الاجتماعية في سبيل التعافي من الجائحة وتحقيق القدرة على الصمود

الجلسة 1-1: تأثير الجائحة على التنمية المستدامة: تعزيز النظم الصحية والحماية الاجتماعية

مديرا الجلسة: منسقة الصحة والتنمية المستدامة، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا، بيتينا ميني، ومدير مركز اسطنبول الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غيرد تروغمان.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: اللجنة الأوروبية للصحة والتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية.

(1) دعي ممثلو المجتمع المدني إلى تقديم مداخلاتهم طيلة جلسات المنتدى الإقليمي. ويمكن الاطلاع على معلومات عن المنتدى التحضيري للمجتمع المدني على الرابط التالي: https://unece-rcem.eu.

(2) يمكن الاطلاع على معلومات عن اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران الإثنى عشر المعقودة افتراضيا، بما في ذلك المنظمون الرئيسيون والمتحدثون والخطوط العريضة والتسجيلات، على الرابط التالي: https://regionalforum.unece.org/round_tables.html.

الجلسة 1-2: تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في زمن الجائحة: تحسين المنظومات الغذائية لجعل النظم الغذائية السليمة في متناول الجميع

مديرتا الجلسة: المسؤولة عن السلامة الغذائية وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ماري كيني، ورئيسة وحدة معايير الجودة الزراعية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ليليانا أنوفاتزي – جاكاب.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: أرمينيا ورومانيا والسويد والمملكة المتحدة.

الجلسة 1-3: السلامة على الطرق – تغيير السرعة

مديرة الجلسة: نائبة مدير النقل البري، المديرية العامة للتنقل والنقل، المفوضية الأوروبية، كلير ديبري.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: البوسنة والهرسك، وجورجيا، وصربيا، وفرنسا، وليتوانيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وصندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، ومنظمة الصحة العالمية.

المجموعة 2: الازدهار

إعادة بناء اقتصادات ابتكارية ومستدامة وشاملة للجميع وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة للجميع

الجلسة 2-1: التعافي من الجائحة: نهج مستدام يركز على الإنسان تجاه مستقبل العمل

مديرة الجلسة: مديرة شعبة التجارة والتعاون الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، إليزابيث تويرك.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: أوكرانيا، والبرتغال، وجورجيا، وطاجيكستان، ومقدونيا الشمالية، واتحاد نقابات العمال في أوزبكستان.

الجلسة 2-2: الشباب والجائحة: التأثير والحلول

مديرا الجلسة: المدير العام لمجموعة الشباب الأوروبي من أجل التغيير، غابرييل بريزيو، والمنسقة بالنيابة لشبكة تثقيف الشباب على يد الأقران (Y-Peer)، غابرييلا دوني.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: تركيا، والسويد، ومولدوفا، واليونيسف.

الجلسة 2-3: تحويل السياحة من أجل عالم مستدام ومزدهر وشامل بعد الجائحة

مديرا الجلسة: مديرة الإدارة الإقليمية لأوروبا، منظمة السياحة العالمية، أليساندرا بريانتي، ومنسقة البرامج في مكتب أوروبا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ماريكا بالوساري.

قدم الإجراءات المتعلقة بالسياسات كل من: الاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرتغال، وفرنسا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونادي نساء البحر الأسود، والمركز الدولي للسياحة المسؤولة.

المجموعة 3: الكوكب

المسارات المؤدية إلى تعاف مستدام من الجائحة في مجال المناخ والبيئة

الجلسة 3-1: الشراكات من أجل تحقيق تعافٍ مستدام: مبادرات لتسريع تحقيق الأهداف المتعلقة بالبيئة والمناخ لخطة عام 2030

مديرو الجلسة: مديرة مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والثقافة في أوروبا، آنا لويزا ماسوت طومسون – فلوريس؛ ومدير شعبة البيئة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ماركو كينر؛ ومدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوروبا، برونو بوزي.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: ألبانيا، وألمانيا، وأوزبكستان، ومقدونيا الشمالية، والمفوضية الأوروبية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وشركة الطاقة Iberdrola، ومنظمة الأرض الصغيرة (طاجيكستان)، ومدينة تبليسي.

الجلسة 3-2: تسخير الإنتاج والاستهلاك المستدامين من أجل الاقتصاد الدائري في المستقبل

مديرا الجلسة: رئيس أمانة شبكة "كوكب واحد" (إطار البرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين الممتد على 10 سنوات)، تشارلز آردن – كلارك، ومدير شعبة البيئة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ماركو كينر.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: بيلاروس، ورومانيا، وفرنسا، وكازاخستان، والمفوضية الأوروبية، ومجموعة تنمية الأعمال (رومانيا)، وجامعة بلغراد، وشركة UzTextileProm، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

الجلسة 3-3: إعادة البناء بشكل أفضل من خلال التعافي القادر على الصمود أمام تغير المناخ

مدير الجلسة: رئيس أمانة مبادرة التأهب للكوارث والوقاية منها في جنوب شرق أوروبا، فلاتكو يوفانوفسكي.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: أرمينيا، وألمانيا، وصربيا، والمملكة المتحدة، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في طاجيكستان، والرابطة الإقليمية السادسة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (أوروبا).

الجلسة 3-4: لمحة عن مساهمة الغابات الشمالية في أهداف التنمية المستدامة

مديرة الجلسة: مديرة الشؤون الدولية، الإدارة الكندية للموارد الطبيعية، مورين ويلان.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: الاتحاد الروسي، والسويد، ومبادرة الغابات المستدامة.

4 - الجلسات المتعلقة بالمسائل الشاملة

الجلسة 4-1: أهداف التنمية المستدامة والجائحة: كيف يمكن للبيانات والإحصاءات أن تساعد في إعادة البناء بشكل أفضل؟

مديرتا الجلسة: المديرة المساعدة لمركز التعاون الدولي والابتكار في مجال المنهجيات، هيئة الإحصاء الكندية، كارا ويليامز، ورئيسة قسم قياس الرفاه والتنمية المستدامة، مكتب الإحصاءات الوطنية، المملكة المتحدة، جوان إيفانز.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: ألبانيا، وألمانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، ومركز البحوث المشتركة (المفوضية الأوروبية)، وشركة الاستشارات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات (بولندا)، ومجموعة الشباب الأوروبي من أجل التغيير (رومانيا)، واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان (أيضا باسم الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان).

الجلسة 4-2: التحول الرقمي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أعقاب الجائحة

مديرا الجلسة: رئيس مكتب الاتحاد الدولي للاتصالات لأوروبا، السيد ياروسلاف بوندر، ومديرة شعبة التجارة والتعاون الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، إليزابيث تويرك.

قدم التدابير المتعلقة بالسياسات كل من: إسبانيا، وألبانيا، وسويسرا، وصربيا، وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وجامعة الأعمال والتكنولوجيا (جورجيا)، وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وشركة Element (الاتحاد الروسي) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (بشكل مشترك)، ومعهد البحوث في الاقتصاد الزراعي التابع للمركز الوطني للبحوث والابتكار في المجال الزراعي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

خامسا - تجارب من المنطقة مع الاستعراضات الوطنية الطوعية

22 - تضمنت الجلسة العامة ملاحظات افتتاحية أدلى بها الرئيس المشارك، السيد أندري، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو جنمن، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن تشونغونغ، والممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة والميسر المشارك للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بعمليتي استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ألكسندر مارشيك (بالفيديو)، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نجاة معلا مجيد (بالفيديو).

23 - وتلت الملاحظات الافتتاحية حلقة نقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين تحدث فيها المتكلمون التالي بيانهم:

- نائب وزير البيئة، تشيكيا، فلاديسلاف سمرز
- منسقة خطة عام 2030، نائبة مدير إدارة جدول الأعمال العالمي، وزارة الخارجية، السويد، ميا كراوفورد
- نائب مدير إدارة التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف والمشاريع الخاصة، وزارة التنمية الاقتصادية، الاتحاد الروسي، أنطون تسفيتوف
- رئيس بلدية هيلسنغبورغ، السويد، بيتر إريك دانيلسون، الذي تكلم لتقديم تقرير عن الاجتماع التمهيدي بشأن الحكومات المحلية ودور الاستعراضات المحلية الطوعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ممثلة المجتمع المدني عن المدرسة المفتوحة للتنمية المستدامة (Openshkola)، نيليا راكيموفا

24 - وأخذت الوفود الحكومية التالية الكلمة في المناقشة العامة التي تلت ذلك: إسبانيا، وألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وسويسرا، والنمسا. وأخذت الكلمة أيضا دائرة الأقاليم التابعة لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا.

25 - ويرد في المرفق موجز للمناقشات التي جرت في هذا الجزء.

سادسا - اختتام الدورة

26 - أكد المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أن كوكب الأرض يواجه أمواجا سنامية من المعاناة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، يبدو التقدم المحرز نحو تمويل أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها متفاوتا في أحسن الأحوال. فعلى الجانب الإيجابي، كشفت استعراضات وطنية طوعية متعددة من المنطقة عن إحراز تقدم في مجالات محددة. والمنتدى الإقليمي محفل رئيسي لمناقشات أصحاب المصلحة المتعددين حول التنمية المستدامة والحلول الجديدة والمبتكرة. ويمثل المجتمع الدولي في جنيف، الذي يشار إليه في كثير من الأحيان باسم جنيف الدولية، بوصفه مركز العمليات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظاما إيكولوجيا فريدا من المؤسسات التي يمكن أن تسهم إسهاما حاسما في العمل الجماعي بشأن الأولويات الإقليمية والعالمية.

27 - وشددت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، في ملاحظاتها الختامية، على أن المنتدى الإقليمي هو تعبير عن التعاون الوثيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإقليمية. وقد كان من الممكن توفير خدمات الترجمة الشفوية، بما في ذلك الترجمة الشفوية للغة الإشارة، طوال دورة المنتدى الإقليمي، وهو أمر حاسم لزيادة نطاق إشعاع المنتدى وإمكانية الوصول إليه.

28 - وقبل اختتام الجلسة، أبلغ الرئيسان المشاركان الجهات المشاركة بأن مشروع تقرير المنتدى الإقليمي، بما في ذلك موجز المناقشات الذي أعدَّه الرئيسان المشاركان، سيُوزَّع عليها لإبداء تعليقاتها. وستشكل الصيغةُ النهائية المساهمةَ الرسمية المقدمة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر عقده برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 6 إلى 15 تموز/يوليه 2021.

المرفق

الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان للمناقشات

الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات: التعافي المستدام والمرن من آثار الجائحة، والعمل والتنفيذ فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

1 - لفت المتحدث الرئيسي الانتباه إلى أن الجائحة قد أدت إلى تفاقم أوجه الضعف الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أخرت تحقيق الأهداف المتصلة بالصحة، بما في ذلك بتعطيل إحراز التقدم في المسائل ذات الصلة غير المتعلقة بكوفيد-19. وتلوح في الأفق أزمة أمراض غير سارية، بما في ذلك السرطان، وتتسبب الفجوات في التغطية بالتحصين في نشوء مخاطر جديدة تنذر بتفشي الأمراض، وتشهد الصحة العقلية تدهورا شديدا.

2 - وتشكل التغطية الصحية الشاملة حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ومشاركة المرأة والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية بتكلفة معقولة. والإنصاف والتضامن أمران أساسيان في التصدي لهذه الجائحة، ومن الأهمية بمكان زيادة إمكانية الحصول على اللقاحات. وينبغي أن تلهم الدروس المستفادة من الماضي القريب المزيد من الابتكار، والإنجازات العلمية، والرقمنة، وأخيرا وليس آخرا، مزيدا من التضامن.

3 - وخلال المناقشة، شددت الدول الأعضاء على ضرورة أن تتصدى للحالة الصحية الطارئة مع معالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية الكبيرة المترتبة على هذه الجائحة. وقد ركزت التدابير الرامية إلى دعم الاقتصاد في المقام الأول على حماية الوظائف، وعلى محنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الأحيان. وفي الوقت نفسه، استهدفت الجهود المبذولة دمج هذه التدخلات في خطط طويلة الأجل لتعزيز أولويات أخرى من قبيل التوسع في الرقمنة أو زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة أو معالجة تغير المناخ أو تعزيز النهج الدائرية أو تجديد البنية التحتية.

4 - وقد أدمجت الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة في برامج سياساتها، ووضعت هياكل مؤسسية للتنسيق، تشمل المنسقين الوطنيين وما يتصل بهم من آليات التنسيق الوطنية للأهداف، وتواصلت مع أصحاب المصلحة من أجل المضي قدما في عملية التنفيذ. وهناك اتفاق عام على ضرورة استخدام خطة عام 2030 بوصفها إطارا توجيهيا لدى وضع خطط للتغلب على الأزمة تحقق توازنا بين التحول الاقتصادي ومراعاة البيئة وزيادة الإدماج، من أجل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

5 - ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال وفي الوقت المناسب بيانات وإحصاءات عالية الجودة. ولذلك يلزم بذل جهود متواصلة في هذا المجال. ويعد إشراك جميع الفئات، بما فيها الشباب، في صياغة خطط التعافي المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، أمرا بالغ الأهمية. وإلى جانب الشواغل الوطنية، من المهم أن نتذكر الحاجة إلى التضامن الدولي.

6 - وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير غير متناسب على المرأة، نظرا لدورها كمقدمة للرعاية وللوظائف الخاصة التي تؤديها، بما في ذلك على مشاركتها في سوق العمل وتقدمها الوظيفي. وازداد العنف العائلي في كثير من الأحوال في ظل الظروف التي أوجدتها الجائحة. وكان هناك اعتراف عام بهذه التطورات

السلبية، مما دفع في كثير من الأحيان إلى تجديد الالتزام بالنهوض بتمكين المرأة، وفي بعض الحالات، بتنفيذ خطط محددة للتصدي للعنف الجنساني.

7 - ويتعين أن يؤدي الاستثمار الخاص دورا حاسما في النهوض بالتنمية المستدامة. ولذلك، من الأهمية بمكان إنشاء هياكل مناسبة لتعزيز التمويل المستدام، وفقا للمعايير الدولية.

8 - وقد اعترف بأن الجائحة، على الرغم من عواقبها المأساوية، قد أدت إلى إحراز تقدم سريع في بعض المجالات، مثل الرقمنة. وينبغي استخدام هذه التطورات لتسريع عملية التحول الضرورية. وقد أثبتت مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين أيضا أنها أدوات قيّمة لمعالجة آثار الأزمة.

الإجراءات وعوامل التسريع الرئيسية الكفيلة بمعالجة الأثر الاجتماعي الاقتصادي للجائحة وتعزيز التعافي المستدام

9 - لقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيرا كبيرا على الأداء الاقتصادي وعلى المجتمعات في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. حيث أخرت إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وتضخمت أوجه الهشاشة القائمة، مع معاناة الفئات الأشد ضعفا أكثر من غيرها. وكانت ردود الفعل السياساتية قوية في جميع أنحاء المنطقة، حيث عالجت المشاكل المباشرة وسعت أيضا إلى ضمان أن توفر جهود التعافي زخما جديدا للتنمية المستدامة.

10 - ولا يزال التصدي لحالة الطوارئ المتعلقة بتغير المناخ يتطلب اتخاذ إجراءات سياساتية قوية وحازمة في العديد من المجالات. ويمكن أن يكون التحول نحو اقتصادات دائرية أكثر كفاءة في استخدام الموارد محركا لزيادة الرخاء. غير أنه يجب أن يكون هذا التحول منصفا حتى لا يترك أي أحد خلف الركب.

11 - والابتكار والرقمنة هما محركان قويان من محركات التحول. ومع ذلك، من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام كاف للتعليم حتى يتمكن الجميع من الاستفادة من مزايا هذه التطورات والحصول على فرص عادلة للاستفادة منها على قدم المساواة. وينبغي في هذا الصدد أن تؤخذ في الاعتبار الفئات المحرومة واحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن الأهمية بمكان زيادة التعاون بين أوساط العلوم وقطاع الأعمال من أجل تعزيز الابتكار. وينبغي أن تركز التدابير السياساتية على تحسين المهارات، بما في ذلك لدى موظفي القطاع العام.

12 - ويشكل تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون عنصرين هامين لجعل السياسات أكثر فعالية وعدلا. وتعد مشاركة المجتمع المدني ومجتمع الأعمال ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أمرا بالغ الأهمية لتحديد برنامج التغيير وتنفيذه. وقد وثقت المؤسسات الوطنية الأوروبية لحقوق الإنسان كيف كشفت جائحة كوفيد-19 الثغرات القائمة في مجال حقوق الإنسان وأوجه عدم المساواة في المنطقة، وأدت إلى تفاقمها. ولذلك ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة تلك المؤسسات بصورة أكثر انتظاما في خطط الاستجابة والتعافي.

13 - ولفت ممثلو المجتمع المدني الانتباه إلى تأثير الجائحة على أوجه عدم المساواة والفئات السكانية المهمشة، مما يؤكد الدور الحاسم للمجتمع المدني ومشاركته الكاملة والهادفة في ضمان أن تكون جهود التعافي شاملة للجميع وأن لا تترك أي أحد خلف الركب. وهناك حاجة إلى خدمات عامة جيدة، وكذلك تعزيز النفاذ الشامل إليها وتوسيع نطاقه. وعلى وجه الخصوص، يجب إتاحة اللقاحات، باعتبارها سلعة

عامة، للجميع في كل مكان دون تمييز. وينبغي أن يتمتع جميع العاملين بحقوقهم، بصرف النظر عن وضعهم الوظيفي أو سنهم أو نوع جنسهم أو إعاقاتهم أو مكانهم أو عرقهم. ولقد طال انتظار التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. وينبغي تصنيف البيانات، بما في ذلك حسب معيار الإعاقة، بحيث يمكن تحديد احتياجات جميع الفئات الضعيفة وتلبيتها. وينبغي تعزيز الأنظمة البيئية لعكس مسار أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية غير المستدامة.

14 - ويدرج قطاع الأعمال على نحو متزايد أهداف الاستدامة في أولوياته. ومع ذلك، هناك حاجة إلى حوافز أقوى لمكافأة هذه التدابير. وستسمح المؤشرات العالمية التي تيسر إمكانية المقارنة بتحديد أصحاب الأداء الجيد على نحو أفضل. وتساهم الأدوات المالية الجديدة المرتبطة بالاستدامة، من قبيل السندات الخضراء، في إيجاد هذه الحوافز. ويعد تعزيز التعاون الإقليمي وتحسين الاتصال من مصادر الدينامية الاقتصادية وزيادة القدرة على الصمود اللتين تيسران الاستثمار.

15 - وقد عزز إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي القدرة على دعم الدول الأعضاء في هذه الأوقات العصيبة. وعلى الصعيد الإقليمي، يعمل المنبر الإقليمي للتعاون المنشأ حديثا على توليد أوجه التآزر وتعزيز التعاون فيما بين أكثر من 30 كيانا تابعا للأمم المتحدة في المنطقة. ومن خلال التحالفات القائمة على مسائل بعينها، زودت أفرقة الأمم المتحدة القطرية بخيارات وخدمات في مجال السياسات في مجالات مختلفة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والبيئة.

نتائج اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران المعقودة افتراضيا:

الجلسة 1-1: تأثير الجائحة على التنمية المستدامة: تعزيز النُظم الصحية والحماية الاجتماعية

16 - لا تزال جائحة كوفيد-19 مستمرة، يغذيها ارتفاع معدلات انتقال العدوى. ولا يزال دخول المستشفيات يشكل ضغطا على النظم الصحية في المنطقة. ومن المحتمل أن ترتفع حالات الإصابة بالمرض من جديد في جميع البلدان بسبب انتشار أنواع متحورة من الفيروس على نطاق واسع. وفي حين أن اللقاحات تبعث عن الآمال، فإنها لا تقدم حلولا سحرية. وحتى مع بدء حملات التلقيح، يجب إبقاء معدلات انتقال العدوى منخفضة، باستخدام جميع تدابير الصحة العامة الممكنة.

17 - وأبرزت الجائحة مواطن الضعف لدى أولئك الذين تركوا بالفعل خلف الركب، وعطلت على نطاق واسع إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية. وأثرت بشكل غير متناسب على كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء والمهاجرين واللاجئين والأشخاص الذين يعانون من أمراض سارية أو غير سارية. وقد تضرر كثيرا بشكل خاص العاملون في الاقتصاد غير الرسمي والعاملون بدون أجر. وأدت الجائحة أيضا إلى عواقب طويلة الأجل على الصحة العقلية، لم يتضح بعد مداها الكامل.

18 - والصحة والحماية الاجتماعية حقان من حقوق الإنسان. ويتطلب تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تعزيز الاستثمار الدولي والوطني والإقليمي في توفير خدمات الصحة والحماية الاجتماعية وحوكمتها. وثمة حاجة أيضا إلى الاستثمار في تخطيط التنمية والتأهب لها. وستسهم إزالة الحواجز العازلة بين الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية في إعادة بناء الثقة في الخدمات الصحية. ومن الأهمية بمكان أن تتوفر القدرة على تحديد نقاط الضعف وتعقبها من خلال بيانات مصنفة.

19 - والعمل في مجال الرعاية ضروري للمجتمعات الشاملة للجميع والمتمتعة بصحة جيدة، ولكن القدرات الحالية المتوفرة في هذا الصدد غير كافية وينبغي زيادتها. ويعتبر تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية على الصعيد المحلي أمرا بالغ الأهمية وينبغي تعزيزه. وينبغي دعم زيادة الإنفاق على البنية التحتية للرعاية وتخفيف عبء الضريبة عن أصحاب العمل والأسر لتلبية احتياجات الرعاية من خلال مخصصات مستدامة ومناسبة في الميزانية. وينبغي تشجيع الابتكار والإنجازات التكنولوجية في القضايا الاجتماعية والصحية، بما في ذلك من خلال دعم الشركات الناشئة.

20 - ويلزم إشراك أصحاب المصلحة المتعددين لتلبية الاحتياجات من المعلومات. ومن المهم على وجه الخصوص إشراك أكثر الفئات حرمانا والفئات "غير المرئية" في حملات الاتصال ومبادرات الرصد والإبلاغ.

21 - وينبغي استخدام نهج مشترك بين الأجيال في توفير الدعم لتيسير وصول السكان المسنين إلى موارد التكنولوجيا الرقمية. وينبغي تعزيز مشاركة المجتمع المدني والشباب في جميع المبادرات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

الجلسة 1-2: تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في زمن الجائحة: تحسين المنظومات الغذائية لجعل النظم الغذائية السليمة في متناول الجميع

22 - تتسم المنظومات الغذائية بأهمية حاسمة في سياق النهوض بخطة عام 2030. وينبغي أن تكون مستدامة وأن توفر النظم الغذائية الجيدة اللازمة للصحة البشرية، بما يخفف الضغوط على الموارد الطبيعية لكوكب الأرض مع إتاحة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

23 - وتعد النظم الغذائية غير الصحية أحد العوامل الرئيسية المساهمة في ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية والأمراض غير السارية. وينبغي أن يركز قطاع الأغذية والزراعة على تحسين إمكانية الحصول على أغذية مأمونة ومغذية ميسورة التكلفة، وتقليل التكاليف البيئية إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك تفادي فاقد الأغذية والهدر الغذائي. وقد أصبحت هذه الجهود أكثر أهمية في سياق جائحة كوفيد-19، حيث يمكن أن يكون الأشخاص الذين يعانون من حالات مرضية سابقة أكثر عرضة للإصابة بمرض عضال.

24 - وأدت الجائحة أيضا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في إمكانية حصول الناس على الغذاء المأمون والمغذي. وينبغي النظر في عناصر نوع الجنس والعمر والموقع الجغرافي عند معالجة عدم المساواة وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ومن الأمور الأساسية خلال الجائحة وما بعدها أن تظل تكلفة النظم الغذائية الصحية معقولة وأن يكفل حصول الأشخاص الذين يعانون من حالات ضعف على أطعمة مغذية وآمنة.

25 - وينبغي أن توفر المنظومات الغذائية للجميع أطعمة مغذية ميسورة التكلفة على نحو منصف. ويجب إعلام المستهلكين وتمكينهم وتحفيزهم بشأن استهلاك وجبات غذائية صحية. وينبغي أن يؤدي القطاع الخاص دورا في هذه العملية. ولكي تنجح هذه العملية، يلزم اعتماد نهج قائم على المنظومات الغذائية من أجل تعزيز النظم الغذائية الصحية من خلال الجمع بين التدابير والإجراءات السياساتية المحددة الهدف، مع إشراك طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، وتقليل التكاليف والآثار البيئية إلى أدنى حد وضمان استفادة جميع الفئات الاجتماعية.

26 - وتشمل المبادرات التي تؤدي إلى تحسين المنظومات الغذائية برامج إعادة صياغة مكونات الأغذية والمشروبات؛ وفرض الرسوم على السكر؛ والتثقيف التغذوي والحملات الغذائية الموجهة من أجل إعلام

المستهلكين بشأن الغذاء؛ ووضع المعلومات المتعلقة بالسعرات الحرارية والمحتوى التغذوي على ملصقات وقوائم الطعام؛ وفرض قيود على مضامين الإعلانات؛ ووضع برامج للوجبات المدرسية معدة لتشكيل وتعزيز المنظومات الغذائية المحلية والوطنية.

27 - ويتطلب بناء منظومات غذائية مستدامة ومرنة تعزيز حلول قابلة للتطبيق باستخدام نهج شامل ومتعدد أصحاب المصلحة، يشمل تبادل البيانات والمعلومات. وسيستفيد هذا النهج من إنشاء مراكز للأرصاد الجوية الزراعية لتحسين جمع البيانات المناخية واستخدام تقييمات آثار جائحة كوفيد-19 على التغذية والأمن الغذائي للاسترشاد بها في السياسات والإجراءات.

28 - والأخذ بمنظور المنظومات الغذائية هو السبيل إلى مواجهة تحديات توفير متطلبات النظم الغذائية الصحية، الذي لا يمكن النهوض به من خلال تدخلات معزولة. ويجب أن تصمم وتنفذ السياسات والتدخلات الرامية إلى كفالة توفير النظم الغذائية الصحية للجميع وفقا للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأن تراعى في ذلك المناقشات المتعددة التخصصات بين المؤسسات الحكومية ومع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والشباب.

الجلسة 1-3: السلامة على الطرق: تغيير السرعة

29 - لا تزال حوادث المرور تشكل مصدر قلق صحي كبير وتنشأ عنها عواقب اقتصادية كبيرة. ففي كل عام، تتسبب حوادث المرور في حوالي 1,35 مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم. ويصاب ما بين 20 و 50 مليون شخص آخرين إصابات خطيرة. ولم تتحقق الغاية 3-6 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثلة في خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020. وعلى الرغم من بروز اتجاه إيجابي في المنطقة في السنوات الأخيرة، يتعين بذل جهود إضافية لتحسين السلامة على الطرق وتحقيق هذه الغاية. وقد تم تغيير السنة التي ينبغي أن تتحقق الغاية بحلولها إلى عام 2030.

30 - وتبين السياسات القائمة أن اعتماد أسلوب منهجي هو أفضل السبل لتحسين السلامة على الطرق على نحو مستدام، كما يظهر من عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور. ويتطلب نهج كهذا الانتباه إلى مختلف عناصر النظام وتفاعلاتها من أجل تعزيز السلامة بشكل عام. وعلى الرغم من أن النهج الانتقائي أو نهج الاقتصار على استهداف عناصر بعينها قد يبدو مفيدا في الأجل القصير، فإنه لا يفضي إلى تحسينات مستدامة في السلامة على الطرق.

31 - ويتعين تطبيق نهج شمولي يقوم على أربع ركائز، وهي: استخدام الطرق، والبنية التحتية للطرق، والمركبات، والاستجابة في أعقاب الحوادث. وينبغي أن تدرج في هذا النهج تدخلات تتعلق بالتشريعات، والإنفاذ، والتثقيف، والدعم التكنولوجي. وينبغي أن تشمل الإدارة العامة للنظام إدارة السلامة على الطرق على الصعيد الوطني. وتتماشى هذه الاعتبارات مع توصيات لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وتستند إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية. ويمكن استخدام التمويل الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، الذي تستضيفه اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لدعم البلدان في معالجة مواطن الضعف في نظمها الخاصة بالسلامة على الطرق.

32 - وتبرز تحديات جديدة أمام السلامة على الطرق ناشئة عن التغييرات في أنماط التنقل في المستوطنات الحضرية، التي تشمل تركيزا أكبر على النقل العام، واستخدام الدراجات، والنقل المصغر (الدراجات الكهربائية وغيرها) والمشي. ويتزايد نصيب المركبات الآلية المزودة بنظم دفع غير تقليدية من السوق، ويتوسع دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قطاع النقل. ويتعين على المهنيين العاملين في مجال السلامة على الطرق تطوير قدرتهم على مواجهة الآثار السلبية المحتملة لهذه التطورات.

33 - وينبغي أن تستند التدخلات المضطلع بها في مجال السلامة على الطرق إلى تحليل سليم. ومن شأن النمذجة أن تساعد في تحديد آثار التوجهات المتحولة على سلامة النقل بالطرق البرية، والتمكين من اتخاذ تدابير استباقية. وينبغي أن يكون تصميم السياسات قائما على العلم ويعكس بالكامل الاتجاهات القائمة من أجل توقع التوجهات المستقبلية وتوفير أشكال الاستجابة الملائمة. وينبغي لأصحاب المصلحة في مجال السلامة على الطرق أن يتبادلوا المعلومات على نطاق واسع لضمان قبولها، وينبغي أن يتاح لهم الوصول إلى جميع البيانات والتحليلات ذات الصلة. ومبادرات بناء القدرات ضرورية لرفع مستوى المهارات والتغلب على العوائق الأخرى التي تعترض تحسين السلامة على الطرق.

الجلسة 2-1: التعافي من الجائحة: نهج مستدام يركز على الإنسان تجاه مستقبل العمل

34 - أدى إغلاق أماكن العمل خلال الجائحة إلى انخفاض في ساعات العمل مما ترتب عليه ارتفاع مستويات البطالة والتعطل عن العمل. وقد سُجل انخفاض العمالة بدرجة أكبر في صفوف النساء مقارنة بالرجال في أغلب البلدان. وتفضي هذه الاتجاهات إلى انخفاضات مهمة في دخل اليد العاملة وإلى زيادة الفقر. وينبغي أن تمثل تدابير دعم الدخل لفائدة الفئات الضعيفة والمتضررة بشدة أولوية في مجال السياسات.

35 - ومن أجل إحراز التقدم نحو تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، يجب أن تكون التدابير السياساتية مبتكرة، ومستدامة، وشاملة، ومرتكزة على الإنسان. ويتعين على واضعي السياسات تلبية الحاجة إلى التغيير الهيكلي والابتكار والنمو الشامل والعمل في سبيل ذلك على نحو يحترم حقوق العاملين ويكفل العمل اللائق للجميع.

36 - ويكتسي العمل التحليلي أهمية خاصة في فتح باب الحوار ومباشرة العمل فيما يتعلق السياسات على الصعيد الوطني. ويعتبر توافر البيانات في الوقت المناسب والتحليل المرتكز على الأدلة أساسيين لإيجاد حلول مستدامة. ويجب أن تكفل هذه الحلول للجميع إمكانية الاستفادة من الحماية الاجتماعية بالشكل الكافي، وأن تسهم في تعزيز منظومات توفير هذه الحماية وتعبئة الموارد. ويتعين أن تشمل الحلول أيضا الاضطلاع بأنشطة منسقة وأن تتبع فيها نهج تركز على الإنسان بغية تعزيز الاستثمار العام والخاص بشكل كبير في رأس المال البشري من النساء والرجال. وينبغي زيادة الاستثمار في البنى التحتية والمؤسسات المستدامة التي تتطلب عمالة مكثفة، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا الخضراء. وقد أبرزت، في أنحاء المنطقة، المكانة المركزية لبناء التوافق والحوار بمشاركة الحكومات ومجموعات الأعمال ومنظمات العمال، في تحديد وتوفير هذه الحلول.

37 - ويتطلب تحقيق النمو المستدام والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع بعد الجائحة وضع سياسات تؤثر على وجهة الابتكار وقدرة التجارة على الصمود ونوعية البنى التحتية. وقد أدت الجائحة والقيود التي اعتمدت من أجل مكافحتها إلى بروز ابتكارات في المجال الطبي ومجال التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية تسهل كلها العمل عن بعد. ومع ذلك، فقد قلصت العديد من المؤسسات استثماراتها في الابتكار

بسبب الأزمة الاقتصادية؛ وتعطلت التجارة وسلاسل القيمة – مما يبرز ضرورة جعل الاقتصادات أكثر قدرة على الصمود؛ وفاقمت الفجوةُ الرقميةُ أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

38 – وبغية تحقيق التعافي معا بشكل أفضل من الجائحة، ينبغي للحكومات أن تعزز السياسات التي تشجع الروابط بين الصناعة والعلوم والتعاون عبر الحدود في مجال الابتكار، ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة. ومن أجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، يتعين على الحكومات أن تحسن النظم الإيكولوجية المؤاتية للمنشآت ذات القدرات الابتكارية، حيث تُخلق فرص عمل لائقة جديدة. فمن شأن ذلك أن يهيئ فرص إنشاء بنى تحتية مادية أكثر قدرة على الصمود من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص تعطي الأولوية للإنسان بوضع التنمية المستدامة في صلب الاستثمارات في البنى التحتية. وسيتطلب بناء قدرات التجارة من جديد وجعل سلاسل القيمة أكثر قدرة على الصمود، لا سيما في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة، تعاونا عبر الحدود من أجل تيسير التجارة، بما في ذلك تحقيق تحول نحو المزيد من التجارة اللاورقيَّة من خلال اتباع معايير مشتركة في عملية التجارة الإلكترونية.

الجلسة 2-2: الشباب والجائحة: التأثير والحلول

39 – سببت أزمة كوفيد-19 العالمية اضطرابات كبيرة لدى المراهقين والشباب. فعلى الصعيد العالمي، وجد 1,6 بليون متعلم في 190 بلدا أنفسهم، بين عشية وضحاها، خارج المدارس. وفي أوروبا ووسط آسيا، أفاد حوالي 60 في المائة من الشباب بأن مستوى تحصيلهم كان أقل خلال أزمة كوفيد-19 مقارنة بسنة مدرسية عادية.

40 – وقد تأثر الشباب أيضا بفقدان الوظائف، وهو ما أدى إلى زيادة البطالة، إذ توقف شاب واحد من أصل ستة شباب عن العمل أو واجه تخفيضا في ساعات العمل وانخفاضا في الدخل. إلى جانب ذلك، كان العديد منهم يفتقرون للنطاق الكامل للمهارات الرقمية الضرورية للاستفادة من فرص العمل الناشئة المتاحة على الإنترنت. وينبغي للشباب العاملين في اقتصاد الخدمات المقدمة حسب الطلب أن يعملوا في وظائف لائقة وأن يستفيدوا من الحماية من الاستغلال.

41 – وخلفت الجائحة آثارا شديدة على الصحة النفسية للشباب ورفاههم بسبب شعورهم بالعزلة وانقطاع اتصالهم بأقرانهم وتعرضهم لتوترات متزايدة في البيت، ومواجهتهم القلق والضغوط والمخاوف والاكتئاب. وقد أبلغت بعض البلدان عن زيادات هائلة في حالات الاكتئاب ومحاولات الانتحار وحالات الانتحار في صفوف المراهقين.

42 – وعانى من أشكال الإجحاف والإقصاء أكثر الشباب ضعفا وتهميشا، لا سيما الشباب المنتمون إلى أسر محرومة أو فقيرة وإلى الأقليات، والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعانون حالات صحية مزمنة منهم. وقد عانى العديد منهم من الاتصالات الشبكية غير الموثوقة ومن قدرة محدودة على الحصول على الأدوات التكنولوجية، مما وضع قيودا على الفرص المتاحة لهم للدراسة والعمل والوصول إلى الخدمات والدعم على شبكة الإنترنت. وتفتح المساعي الحثيثة صوب اعتماد حلول رقمية فرصا جديدة، ولكنها تفاقم أيضا الكثير من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة على أساس الاعتبارات الجنسانية.

43 - ووردت أمثلة للسياسات تظهر أن كوفيد-19 كان وراء الزخم الذي أدى إلى تحسينات مبتكرة وجذرية في التعليم والتعلم الرقميين في القرن الحادي والعشرين. بيد أن هناك حاجة ملحة إلى توفير الدعم النفسي الاجتماعي المباشر والمبتكر إلى الشباب. وتشمل الدروس المستفادة الرئيسية أهمية الدور الذي يؤديه الشباب بوصفهم شركاء رئيسيين في جهود التصدي للجائحة وفي جهود منع ومكافحة المعلومات المغلوطة وتقليص أثر الاضطرابات. وهناك أمثلة عديدة لمشاركة الشباب في دعم التضامن بين الأجيال والتخفيف من آثار الجائحة.

44 - وقد عبر الشباب عن استعدادهم للمساهمة في إعادة البناء على نحو أفضل. وتساعد مشاركتهم النشطة في وضع السياسات وإنشاء وتنفيذ البرامج والخدمات في تشكيل تدابير مواجهة أفضل للجائحة. وتمثل المشاركة خطوة مهمة في التأهيل والتعافي ومن شأنها أن تساعد في استعادة الشباب لوعيهم بأهمية أن يكون لهم هدف في الحياة.

45 - ودعا الشباب إلى وضع آليات فعالة ومستدامة كفيلة بتمكينهم من الانخراط في العمل والمشاركة. وطالبوا بإنشاء منصات للحوار والاتصال أكثر ديمومة وشمولا على شبكة الإنترنت وخارجها، وعلى جميع المستويات، تمكنهم من إسماع أصواتهم وتوفير الدعم لعملهم، حتى يستطيعوا التأثير في القرارات المتخذة بشأن جميع المسائل التي تمسهم. وينبغي أن تحتل أحوال المراهقين والشباب وشواغلهم مكانة مركزية في خطط التعافي، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقليص الخسائر في التعلم، وبناء المهارات من أجل عمليات انتقال ناجحة نحو وظائف لائقة، وكفالة الاهتمام بالصحة العقلية للشباب ورفاههم. والشباب مستعدون لدعم المبادرات الرامية إلى زيادة الإنصاف، والإدماج، والتضامن، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

الجلسة 2-3: تحويل السياحة من أجل عالم مستدام ومزدهر وشامل بعد الجائحة

46 - يكتسي التعافي المسؤول لقطاع السياحة أهمية محورية في اقتصاد المنطقة وفي تهيئة فرص العمل - لا سيما لفائدة النساء والشباب. وتمثل أمام الحكومات، في إطار تصديها للجائحة والأزمة الاقتصادية والانهيار البيئي، فرصة فريدة لتوجيه السياحة صوب مسارات مستدامة عن طريق منح الأولوية للرخاء وصحة الكوكب والمجتمعات الشاملة للجميع. وقد أفادت بعض بلدان المنطقة بأنها تنظر إلى الأزمة الاقتصادية الحالية الناشئة عن الجائحة باعتبارها فرصة للارتقاء بالاستدامة وأنها تعمل على اغتنام هذه الفرصة لتحقيق ذلك الغرض.

47 - وتعتبر معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية للسياحة ومخاطرها الاقتصادية أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وتلبية احتياجات السكان المحليين والزوار وقطاع السياحة والفئات الضعيفة، ولبناء القدرة على الصمود أمام الأزمات البيئية والصحية المقبلة. ويسعى المستهلكون بشكل متزايد إلى خوض تجارب سفر أصيلة ومرضية تتماشى بشكل وثيق مع قيمهم الشخصية، بما في ذلك مع شواغلهم المتعلقة بالآثار التي تخلفها أسفارهم على المجتمعات المحلية، وتغير المناخ، والأحياء البرية، والبيئة.

48 - وتنفذ عدة بلدان في المنطقة مشاريع للسياحة المستدامة من أجل تسريع التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير بنى تحتية خضراء، واتخاذ تدابير أخرى تدعم العمل المناخي والاستدامة البيئية. وتسعى الوجهات الشعبية التي تعاني من السياحة المفرطة إلى تحقيق قيمة تجارية من خلال اعتماد حلول تساعد على الحفاظ على الأصول الطبيعية والثقافية وتمكن السياحة من الازدهار على المدى الطويل.

49 - وينبغي للحكومات أن تمضي في وضع التزامات يمكن قياسها والأخذ بها على نطاق واسع وتعميمها فيما يتعلق بالسياحة الابتكارية والقائمة على التجربة التي ترتقي بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والطاقة الخضراء والنقل الأخضر، وحماية الموارد الطبيعية والثقافية. والمنابر التي تتيح لأصحاب المصلحة سبل التعاون وتبادل المعارف مفيدة في عرض أمثلة جيدة لمعايير الاستدامة والإرشادات والممارسات الجيدة المتعلقة بتقديم خدمات السياحة المستدامة وبتحسين رفاه المجتمعات المحلية المعنية.

50 - وأثار التحول في السياحة أيضا تحولا في محط التركيز لدى جمع البيانات وقياسها والإبلاغ عنها. فبينما كان نجاح السياحة يقاس في الماضي أساسا باستخدام مؤشرات مادية، مثل أعداد الوافدين وليالي الإقامة، صار الآن من الممكن، مع وضع مؤشرات استدامة مرتبطة بالسياحة، رسم صورة أكثر اكتمالا تشمل كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والبيئي، والنظرة العامة للسياحة لدى السكان المحليين.

51 - ويجب أن يتخذ التحول، حتى يتسم بالاستدامة، شكل مجهود منهجي يبذل على جميع المستويات: الدولي والوطني والمحلي. ولن يتسنى تحقيق التعافي على نحو مستدام إلا إذا تمت مواءمة السياسات والاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون على امتداد سلاسل القيمة السياحية. لذلك، فإن تحسين الحوار وتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات التجارية والسلطات المحلية والمجتمع المدني والفئات الضعيفة يمثلان أمرين أساسيين. وينبغي للحكومات أن تيسر اتخاذ السياسات والتدابير التي يجب أن تكون متماسكة ومتسقة على امتداد سلسلة القيمة السياحية والقطاعات ذات الصلة، وقياسها والإبلاغ عنها. وأشار ممثلو المجتمع المدني إلى الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه في توفير المبادئ التوجيهية السياساتية من أجل تحول نحو سياحة أكثر استدامة.

52 - وثمة حاجة إلى زيادة التمويل المستدام والارتقاء بالاستثمار لتعزيز الابتكار وتقوية المهارات ودعم المبادرات الجديدة على امتداد سلسلة القيمة السياحية. ويعتبر الاستثمار في برامج التدريب وغير ذلك من أوجه تطوير الأعمال ضروريا للتحول المستدام للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الجلسة 3-1: الشراكات من أجل تحقيق تعافٍ مستدام: مبادرات لتسريع تحقيق الأهداف المتعلقة بالبيئة والمناخ لخطة عام 2030

53 - أبرزت جهود التصدي للجائحة أن المجتمعات تستطيع الاستجابة بسرعة وفعالية في أوقات الأزمات من أجل تحقيق هدف مشترك. ونهج كهذا يقوم على العمل المشترك بين الأجيال ويشرك المجتمع بأسره ضروري لمعالجة أزمتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي، ويجب تمكين هذا النهج من خلال التعليم والحوافز واللوائح التنظيمية والقدرات المؤسسية المعززة من أجل إقامة شراكات وضمان استدامتها بشكل منهجي لتحقيق تعاف أكثر مراعاة للبيئة وأقدر على الصمود وتنفيذ خطة عام 2030.

54 - ويعتبر تعزيز ريادة النساء للأعمال وتوفير العمالة لهن أمرا أساسيا لتحقيق تحول عادل ومنصف نحو اقتصاد شامل وعمل مناخي فعال. إذ يجب أن تستفيد النساء من التمويل الميسور ومن استقلالية مالية أكبر، لا سيما نساء المناطق الريفية. ويجب أيضا أن يكون للنساء تمثيل أفضل في الدوائر العليا لصنع القرار. ويجب أن تكون مشاركة النساء جزءا لا يتجزأ من هيكل التمويل الأخضر ومجموعات تدابير التعافي من الأزمة. وينبغي تطوير قدرات السلطات والقطاع الخاص من أجل إتاحة تنفيذ التشريعات التي تضمن للمرأة المساواة بين الجنسين والإنصاف في استخدام الموارد وإمكانية الوصول إليها.

55 - والمشاركة العامة في الحوكمة وصنع القرار ومشاركة المجتمع المدني ضروريتان من أجل تحقيق تحول أخضر طموح ومن أجل ضمان تنفيذ خطط تتسم بالاستدامة والاتساق والفعالية والإنصاف ترتقي باحترام كوكب الأرض وحقوق الإنسان واحتياجات الفئات المهمشة والنساء. ومن الأساسي أيضا أن تعمل الحكومات، وفقا لالتزاماتها القانونية، على إشراك الجمهور بشكل مجد في صنع القرارات المتعلقة بالتعافي من الجائحة وبخطط التمويل. وعلى مستوى المدينة، أبرز الدور القيادي لمجموعة لتنسيق مشاركة المواطنين في مشاورات أصحاب المصلحة بشأن المناطق الخضراء، أهمية ضمان مشاركة أوسع نطاقا للمواطنين في جهود تحقيق التعافي الأخضر. ومن شأن التشريعات والأنظمة تمكين هذه العملية.

56 - وينبغي للقطاعين العام والخاص أن يعملا معا من أجل ضمان تحول سلس صوب اقتصاد الطاقة المستدام، بما في ذلك من خلال المشاركة المحلية. ومن النهج التي جرت الإشارة إليها اعتماد سياسات مستقرة في مجال الطاقة، والنهوض بأنشطة البحث والتطوير من أجل التكنولوجيا المستدامة، وإزالة الإعانات الضارة، وسن تشريعات تشجع الاستثمار الأخضر وتبسيط الإجراءات الإدارية.

57 - ومن شأن المجتمعات المحلية أن تضطلع بدور مهم في إحداث التغيير على المستوى المحلي، لا سيما من خلال العمل المتعلق بتغير المناخ وتنفيذ الحلول المستمدة من الطبيعة. وتضطلع المنظمات التي يقودها الشباب بدور أساسي في هذا المجال.

58 - ويحسّن التمويل الأخضر القدرة الإقليمية على الصمود من خلال التركيز على القطاعات التي توجد بها أكبر الإمكانات لتحقيق التحول. ويشكل الاتفاق الأخضر الأوروبي خريطة طريق من أجل تعاف أخضر وشامل في الاتحاد الأوروبي، حيث يتصدى لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ويستفيد من شركات عديدة من أجل تسخير إمكانات التمويل الأخضر بشكل أكبر.

59 - ويمكن أن تكفل الشراكات الفعالة ما بين العلوم والسياسات والبيانات الجيدة والمتوافرة في الوقت المناسب، المتأتية من خلال التعاون الدولي، مراعاة أثر التقلبية المناخية وتغير المناخ على النحو الواجب في التخطيط الإنمائي المضطلع به دعما لأهداف التنمية المستدامة.

الجلسة 3-2: تسخير الإنتاج والاستهلاك المستدامين من أجل الاقتصاد الدائري في المستقبل

60 - يعتبر الاستهلاك والإنتاج المستدامان والاقتصاد الدائري محركات رئيسية لتسريع العمل من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق مستوى انبعاثات صفرية صافية. ويجب اعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة لمواجهة التحديات المترتبة على الممارسات غير المستدامة التي استمرت لعقود. ويعد الاقتصاد الدائري خطة عمل مبتكرة وتنافسية يجب أن تصاحبها إصلاحات هيكلية حتى لا يظل المجتمع ملزما بتحمل التكاليف المتصلة بالنشاط الاقتصادي، كما هو ملزم حاليا ضمن نماذج الأعمال الخطية. وينبغي لواضعي السياسات أن يعملوا على وضاع سياسات وأنظمة تمكينية ترمي إلى الانتقال من نظام قائم على استنزاف موارد محدودة إلى نموذج يخلق القيمة من خلال الاحتفاظ عوض الإهدار.

61 - وقد شدد المشاركون في هذه المائدة المستديرة على الدور الأساسي لاتساق السياسات والتنفيذ الشامل. وتتمثل العوامل التمكينية الأساسية في تحول أخضر ناجح يستهدف إعادة البناء على نحو أفضل في مبادئ الالتزام والشراكة والقيادة المدعومة بتنفيذ خرائط طريق يساءل عنها تحدد الغايات المنشودة وتشمل

تدابير يمكن تتبعها من أجل تحويل الاقتصاد على نطاق واسع من خلال انخراط أصحاب المصلحة. ويعتبر التعاون بين الوزارات ذات الصلة أمرا حيويا للتنفيذ الناجح للاستراتيجيات الوطنية.

62 - وقد تبادلت عدة بلدان أفضل الممارسات المتبعة في وضع خليط سياسات ذكي يراد به إحراز التقدم في التحول الأخضر وأنماط العيش المستدامة بالتركيز على سلاسل القيمة ذات الأولوية والقطاعات المستهدفة مثل قطاعات النسيج، والأغذية الزراعية، والمياه، والبطاريات، والمنتجات الإلكترونية، والتشييد، والنقل، والمنتجات البلاستيكية. ويعتبر تسخير الضوابط والمعايير والحوافز من أجل إنتاج مستدام من المتطلبات الضرورية لإحداث تغيير في سلوك المستهلكين عندما تفشل الوسائل الطوعية في تحقيق ذلك. وأشار ممثلو المجتمع المدني إلى أنه من الضروري تمكين الجميع من الاستهلاك المستدام على نحو منصف وميسور التكلفة.

63 - وتمثل الإدارة المستدامة للنفايات استجابة سياساتية أخرى يجب دمجها في خطط التعافي الوطنية والإقليمية، إلى جانب تنفيذ ممارسات الإدارة القائمة على الكفاءة في استخدام الموارد، والشراء العام الأخضر، والتصميم الإيكولوجي، وإعادة التدوير، وقابلية الإصلاح، وإعادة التصنيع الهادفة إلى تخفيض الانبعاثات والتكلفة وإلى تعزيز التنافسية ونماذج الأعمال الدائرية. وبهدف ترسيخ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأنماط اليومية لحياة المستهلكين، يجب النظر بعناية في الأنماط الجنسانية ومعالجتها.

64 - وفي نفس الوقت، يشكل تسهيل اتخاذ الشركات والمستهلكين على حد سواء خيارات مسؤولة شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق التقدم. ويمكن أن توجه سلاسل القيمة الشفافة الممكن تتبعها، إلى جانب ادعاءات الاستدامة الموثوقة، اختيارات المستهلكين وتشكل أسواقا أكثر استدامة وأخلاقية. وتضطلع الحلول الرقمية والمبتكرة بدور أساسي في دعم الشفافية وإمكانية التتبع، وهما عاملان سيؤديان في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود وتعزيز استدامتها. ويمكن أن يحقق عامل إمكانية التتبع الرقمية التغيير المفضي إلى التحول عن طريق الإسهام في تحويل التحديات إلى فرص وزيادة الأثر بوتيرة سريعة، وتحديد الحوافز والعوائق التي يجب أن يعالجها أصحاب المصلحة المعنيون في إطار نظام إيكولوجي معين.

65 - وفي نفس الوقت، يجب أن يكون تطبيق التكنولوجيات المتقدمة مقترنا بالتعاون، وبناء القدرات، ودعم سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية على مستوى أصحاب المصلحة المتعددين. وستتيح إقامة الشراكات الشاملة مع القطاعين العام والخاص إمكانية معالجة الفجوة الرقمية والفجوة في المهارات بسرعة بما يعود بالنفع على الأغلبية، كما يتضح من خلال التجارب القطرية المتعلقة بالابتكارات الرقمية والدائرية في مجالي المياه والصرف الصحي وبمبادرات الزراعة الذكية الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والتنافسية والاستدامة في إنتاج القطن.

الجلسة 3-3: إعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعافي القادر على الصمود أمام تغير المناخ

66 - تعيش بلدان المنطقة والعالم في ظل ظروف كارثة كبرى منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار الضارة الناجمة عن الكوارث المتصلة بالأحوال الجوية والمناخ، وكذلك المخاطر المتصلة بالطوارئ المناخية، آخذة في التفاقم. ومن الدروس البالغة الأهمية التي ينبغي استخلاصها من هذه الظروف، التي تتزامن فيها أخطار ومخاطر نظمية متعددة، هو الحاجة إلى إدماج المخاطر المتصلة بتغير المناخ وبالجوائح في سياسات التعافي وفي النُهُج الشاملة لكافة الأخطار المتبعة في الحد من مخاطر الكوارث. وينبغي تسخير أوجه التآزر بين استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث ومواجهة تغير المناخ

من أجل الاستفادة من أثرها المشترك، مع مراعاة حالات الاختلاف في وتيرة تنفيذ هذه الاستراتيجيات ومراحله. ويمكن إدماج المخاطر النُظمية بنجاح في النُهُج الشاملة لكافة الأخطار من أجل تحقيق تعاف مراع للبيئة وقادر على الصمود.

67 - وعلاوة على ذلك، يجب تعميم استراتيجيات القدرة على تحمل تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات، على النحو الذي يتبين من استراتيجيات التنمية الذكية مناخيا. وتمت الإشارة إلى أن هذا النهج المتكامل يتيح فرصا للعمل المشترك بين القطاعات المختلفة على كفالة تحقيق تعاف مراع للبيئة وقادر على الصمود.

68 - ويجب أن تبذل جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة التي تقود خطة كفالة القدرة على الصمود جهوداً متضافرة وأن تبرم الشراكات فيما بينها. ومن الأهمية بمكان أيضاً إتاحة منصة وطنية معنية بالحد من مخاطر الكوارث من أجل تنسيق جهود جميع شرائح المجتمع والوحدات الحكومية في مواجهة حالات الطوارئ. وقد تم بنجاح الاضطلاع بجهود التنسيق الوطني للتصدي لجائحة كوفيد-19 وتحسين قدرة السلطات الوطنية المعنية بالصحة والسلطات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث على الصمود. وتجدر الإشارة إلى الترابط بين القدرة على الصمود والاستدامة، فالعمل من أجل مستقبل متسم بالقدرة على الصمود يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة، والعكس صحيح.

69 - وينبغي تعزيز المعارف والفهم فيما يتصل بالمخاطر النظمية والمعقدة، استنادا لما تتيحه البيانات والعلوم من دعم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز قدرة نظم الحد من مخاطر الكوارث؛ وسيكون اختبار قدرة تحمل هذه النظم للإجهاد بالغ الأهمية أيضاً. وتكتسي للجهود المبذولة على المستوى المحلي أهمية بالغة، سواء فيما يتعلق ببناء القدرة على الصمود أو بالتعافي من الجائحة. وتبين التجربة أن البلديات التي لديها نظم حماية مدنية فعالة استطاعت التعامل بشكل أفضل مع أزمة كوفيد-19. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يساعد تعزيز المبادرات المحلية الصغيرة النطاق مثل تعاونيات الطاقة على التعجيل بالتحول الأخضر.

70 - وبناء القدرة على الصمود والثقة اللازمة عمليةٌ طويلة الأجل تتطلب التعاون الفعال، بما في ذلك بين المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا والوكالات المعنية بإدارة مخاطر الكوارث، بهدف وضع نُظم إنذار مبكر شاملة محورها الإنسان. وينبغي للحكومات أن تنشئ نظم إنذار مبكر بالأخطار المتعددة وأن تضع نظم رصدٍ وتوفر مجموعات بيانات من أجل كفالة الرصد والتنبؤ بالأحوال الجوية على نحو دقيق بهدف تعزيز القدرة على الصمود. وينبغي إدماج نظم الإنذار المبكر في النظام العالمي للإنذار بالأخطار المتعددة التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأن تكون في خدمة احتياجات السلطات المعنية بإدارة مخاطر الكوارث، والأمم المتحدة، والسكان عموما. ويمكن استكمال هذه الجهود عن طريق المضي في تطوير قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث، الأمر الذي يتطلب مشاركة واسعة النطاق من مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين.

71 - والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ضروري لتقييم آثار الأزمات على المجتمعات والاقتصادات والفئات الضعيفة، والتصدي للأزمات المتداخلة في المجالات الصحي والاقتصادي والاجتماعي والمناخي، والشروع في عملية تعاف قادر على الصمود من كوفيد-19، وتعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ في المستقبل.

الجلسة 3-4: لمحة عن مساهمة الغابات الشمالية في أهداف التنمية المستدامة

72 - على الرغم من أن الغابات الشمالية تمثل 27 في المائة من مساحة الغابات العالمية وأكثر من 60 في المائة من مساحة الغابات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإن هذه الغابات قد تكون أكثر المجتمعات الأحيائية البرية تعرضا للإغفال. وتحقق الغابات الشمالية استقرار المناخ العالمي، وتوفر موارد هامة لصناعة الأخشاب، وهي كذلك خزان للتنوع البيولوجي، وتضمن الأمن الغذائي للعديد من سكان الأرياف والسكان الأصليين. وهي بذلك أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

73 - ويشكل تغير المناخ تهديدا خطيرا لهذه النظم الإيكولوجية الضعيفة، بما في ذلك من خلال الحرائق المدمرة، وتفشي الآفات وغزو الحشرات، والظواهر الجوية القصوى. وشارك في اجتماع المائدة المستديرة خبراء في مجالي السياسات والعلوم عرضوا بعض أصعب التحديات التي تعترض الإدارة المستدامة للغابات الشمالية وقدموا بعض الأدوات السياساتية القائمة والمحتملة.

74 - واتفق المشاركون على أن الغابات الشمالية تعاني إلى حد كبير من التجاهل في مناقشات السياسات العالمية، وشددوا على الحاجة الملحة لتعزيز التعاون وتبادل المعارف بين البلدان في المنطقة الشمالية. ويشكل فريق المتخصصين في الغابات الشمالية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي أنشئ حديثا أحد آليات تيسير هذا التعاون، وشدد المشاركون في الجلسة على أهمية هذا الفريق في التعاون وتبادل المعارف بين البلدان.

75 - وأكد الخبراء أن إسهام الغابات الشمالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من حدة تغير المناخ يستوجب بذل الجهود للحد من ضعف هذه الغابات وزيادة قدرتها على مقاومة تغير المناخ. وأشار أحد الخبراء إلى أنه "لا يوجد تخفيف دون تكيف". وقد أدت ممارسات الإدارة السابقة، مثل إنشاء مدرجات الأشجار المتجانسة وزراعة الأشجار في المواقع غير المناسبة، فضلا عن الفجوات المعرفية، إلى زيادة ضعف الغابات الشمالية.

76 - وثمة حاجة إلى استراتيجيات مصممة خصيصا لسياق كل بلد تراعي مسائل من قبيل تعزيز أنظمة الاضطرابات ومعالجة الفقدان المستمر للتنوع البيولوجي من خلال الإدارة التكيفية. ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات استشرافية، ويجب أن يشارك في عملية صنع القرار أفراد المجتمعاتُ الأصلية والريفية التي تعتمد على الغابات الشمالية لكسب عيشها، والشباب الذين سيديرون شؤون هذه الغابات ويستفيدون منها في المستقبل. وتم التأكيد أيضاً على أن تنفيذ الأدوات السياساتية الشاملة لعدة قطاعات آليةٌ هامة لضمان مساهمة الغابات الشمالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

77 - وفي الختام، أبرز المشاركون في الجلسة أن المشاكل التي تواجهها الغابات الشمالية لا تقتصر على بلدان المنطقة الأحيائية الشمالية، بل يمتد أثرها على الصعيد العالمي، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات فورية لاستصلاح هذه النظم الإيكولوجية الثمينة وضمان مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجلسة 4-1: أهداف التنمية المستدامة والجائحة: كيف يمكن للبيانات والإحصاءات أن تساعد على إعادة البناء على نحو أفضل؟

78 - استلزمت جائحة كوفيد-19 اتخاذ تدابير تصدي فعالة ومحددة الهدف. ولذلك، أصبحت البيانات والإحصاءات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد أرهقت الأزمة آليات التصدي التي تملكها البلدان،

وتعاملت معظم النظم الإحصائية الوطنية مع هذه الأزمة على أنها تحدٍّ وأصبحت الأزمة عاملاً مسرعاً للابتكار في جميع أنحاء المنطقة. وعززت الجائحة المشاريعَ التي كانت قائمة من قبل في مجالات الرقمنة وجمع البيانات وتشاركها ونقلها، ويسرت الوصول إلى مصادر بيانات جديدة وغير تقليدية.

79 - وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تضاعف الضغط الذي تعاني منه المكاتب والنظم الإحصائية الوطنية، فقد كان مطلوباً منها تقديم بيانات جديدة بطريقة أسرع وأكثر تواترا ودقة في ظل عمل موظفيها عن بعد، ولم يكن بوسعها جمع البيانات بالوسائل التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية القائمة على الاتصال المباشر.

80 - وأصبح مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" مرجعاً هاماً لتحديد الفئات السكانية الضعيفة بصفة خاصة واستهداف التدخلات في مجال السياسات. وأتاح فرصة لإقامة شراكات جديدة وتحديد مصادر بيانات وأدوات وحلول مبتكرة جديدة. وقد أبرز جميع المتحدثين هذا الجانب، سواء منهم الممثلون الحكوميون أو ممثلو الأوساط الأكاديمية أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية أو قطاع الأعمال.

81 - ونوقشت عدة أمثلة تتعلق بتعديل مصادر البيانات القائمة والجديدة وتكييفها والجمع بينها، إلى جانب تنفيذ تقنيات وأدوات جديدة، بما في ذلك الجمع بين البيانات المستمدة من سجلات مختلفة، والوصول إلى البيانات من متعهدي خدمات الهواتف المحمولة لإعداد إحصاءات التنقل، واستخلاص البيانات من شبكة الإنترنت فيما يتعلق بإحصاءات الأسعار ووضع النماذج، والتقديرات السريعة للبيانات المتعلقة بالتعليم والصحة وإجمالي الناتج المحلي. وتم توسيع نطاق الدراسات الاستقصائية لتشمل مجالات كانت تُعتبر في السابق خارج النطاق الذي تغطيه الإحصاءات الرسمية (مثل انتشار الفيروس استنادا إلى الاختبارات الطبية). ويبين التحليل الجنساني لأثر الجائحة على النساء والرجال أن فهْم الآثار الاجتماعية الاقتصادية هو الخطوة الأولى نحو التصدي لها.

82 - وشدد ممثلو المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقطاع الأعمال على أهمية إدراج مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في السياسات القائمة وأهمية الاعتراف بالقيمة المضافة للمصادر التي تكمل الإحصاءات الرسمية، مثل البيانات التي يولدها المواطنون، أو مؤشرات الانطباعات القائمة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو نتائج رصد حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات يمكن أن يوفر فهما حقيقيا للتجربة المعيشة لمن تركوا خلف الركب ويمكن أن يكفل تركيز جميع سياسات التعافي في المقام الأول على حقوق الإنسان والمساواة. وفي هذا الصدد، يمكن أن توفر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى بيانات مصنفة للمكاتب الإحصائية والحكومات.

83 - وخلص المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة إلى أنه يجب على مكاتب الإحصاء الوطنية وأعضاء النظم الإحصائية الوطنية وجميع منتجي البيانات الآخرين أن يوحدوا جهودهم ويبحثوا عن حلول حديثة وسريعة. والتعاون والشراكة عنصران أساسيان لتحقيق مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، وينبغي أن يكونا سبيلاً لبناء مستقبل يفضي إلى التحول، وليس مجرد حل للخروج من الأزمات.

الجلسة 4-2: التحول الرقمي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أعقاب الجائحة

84 - أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الرقمية أساسية لاستمرار النشاط الاقتصادي والمجتمعي، وأدت من ثم إلى التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19. ومن الأهمية بمكان تطوير المهارات الرقمية وبناء القدرات البشرية من أجل تمكين المواطنين. ويجب أن تكفل السياسات والبرامج اكتساب المهارات الرقمية دون تمييز لكل من يرغب في ذلك، ويجب أن تضمن وصول الجميع إلى الخدمات الرقمية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعليم المراعي للاعتبارات الجنسانية وتوفير التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي وضع استراتيجيات وآليات تنسيق وطنية لتعزيز سلامة الأطفال والشباب على الإنترنت من خلال نهج متعدد أصحاب المصلحة.

85 - ويشكل تطوير خدمة النطاق العريض العمودَ الفقري للاندماج في سلسلة الإمداد العالمية، وهو بالغ الأهمية في تعزيز الاستخدام المبتكر للمعلومات الصحية، وتمكين المواطنين من فرص تحسين خياراتهم في القوى العاملة، ومساعدة الشباب على اكتساب المهارات، من بين أمور أخرى. والوصول إلى الجيل القادم من البنى التحتية (الثابتة والمتنقلة واللاسلكية والساتلية) بأسعار معقولة شرط مسبق أساسي للنهوض بالتنمية المستدامة.

86 - وتشكل الخدمات الرقمية محركات رئيسية للنمو الاقتصادي، فضلا عن القدرة على الصمود على المستويين الهيكلي والقطاعي. وفي مجال الزراعة، ينبغي القضاء على العوائق التي يعاني منها كل بلد من أجل تعزيز الابتكار الرقمي. ويجب أن تستهدف الاستثمارات العامة والخاصة جانبي العرض والطلب على حد سواء من أجل سد الفجوة الرقمية في الأرياف وزيادة معدلات اعتماد التكنولوجيا. وهجرة الشباب من الريف إلى المدينة وشيخوخة السكان المزارعين والميل المتدني إلى الاستثمار في الحلول الزراعية الرقمية مشاكلُ يمكن معالجتها من خلال تسليط الضوء على الأدلة على عوائد الاستثمارات في التكنولوجيا، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واعتماد منصات برامجية سهلة الاستخدام في القطاع الزراعي.

87 - ويلزم توفير أطر متكاملة مشتركة بين القطاعات لتحفيز جمع البيانات المتصلة بهذه التكنولوجيا وتشاركها وإتاحة قابليتها للتشغيل المتبادل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لحلول خدمات الصحة الوطنية المتنقلة، مثل قدرات الهوية الصحية الرقمية، التي عززت القدرات الوطنية في إدارة جائحة كوفيد-19. وإنشاء منصات معلومات رقمية مشتركة تستضيف نظماً استشارية للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، على نحو يتيح معالجة بيانات الإنذارات المتعلقة بالأحوال الجوية والمياه وبيانات المناخ الأخرى بطريقة منسقة، يتطلب وجود أطر قانونية مناسبة وتنمية القدرات.

88 - ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تجعل سلاسل القيمة أكثر شفافية وتتيح تتبعها بشكل أيسر وتجعلها في نهاية المطاف أكثر شمولا واستدامة وقدرة على الصمود. والأخذ بمعايير من قبيل تلك التي وضعتها المنظمات الدولية من خلال نهج شامل متعدد أصحاب المصلحة يعزز تبادل البيانات القابلة للتشغيل المتبادل، ومن ثم زيادة سرعة المعاملات الدولية وتخفيض تكاليفها.

89 - ويمكن أيضاً للمعايير والرقمنة أن تجعل التجارة الدولية أكثر مراعاة للبيئة وأكثر أمانا. وتعمل الحكومات على تنفيذ نظم مراقبة إلكترونية قائمة على مراعاة المخاطر من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، دعما لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وتنفذ أيضاً نظم تبادل الرسائل الإلكترونية بحيث يمكن تتبع حركة النفايات عبر الحدود

والتخلص منها وتعقبها، دعما لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. وتساعد التدابير الرقمية الرامية إلى تيسير التجارة عبر الحدود على تقليل الاتصال البشري إلى أدنى حد ممكن، وذلك ما يعزز السلامة. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز إمكانية الاتصال الإلكتروني بين البلدان يمكن أن يكون له أثر إيجابي على علاقات حسن الجوار، بحيث لا يساعد ذلك على بناء الثقة والحوار والتعاون فقط، بل يساهم أيضا في الاستقرار الاجتماعي وإيجاد فرص العمل والمشاركة الاقتصادية. ويمكن تسخير الفوائد الكاملة لتوحيد المعايير والرقمنة فيما يتصل بتيسير التجارة من خلال استخدام المنصات لبناء توافق الآراء، بما يمكن البلدان من اعتماد تكنولوجيات جديدة ومواجهة التحديات المتصلة بالمنافسة في الوقت نفسه. وينبغي تجنب مواطن الضعف المتصلة بالتكنولوجيا والخاصة بأقطار معينة كجزء من الجهود المبذولة على نطاق أوسع من أجل تقليص الفجوة الرقمية. ويلزم اتباع نهج شامل متعدد أصحاب المصلحة من أجل إيجاد أرضية مشتركة بطريقة تعود بالفائدة المتبادلة.

تجارب من المنطقة فيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية

90 - تقدم الاستعراضات الوطنية الطوعية مساهمة هامة في تنفيذ خطة عام 2030. وتعالج الاستعراضات الجارية كيف أن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تأثر بجائحة كوفيد-19، وتستخدم خطة عام 2030 إطاراً لمساعدة العالم على التعافي بشكل أفضل وتحقيق مزيد من المساواة والاستدامة في المجتمعات.

91 - وييسر إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية تحديد مجالات السياسات ذات الأولوية، فضلا عن إقامة شراكات استراتيجية وتعاونية. ويظل وجود بيانات جيدة النوعية وإطار مؤشرات قوي، على مختلف المستويات، حاسماً لوضع أدوات فعالة للرصد والتقييم وعمليات قابلة للمساءلة تتعلق بتتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

92 - وبالنظر إلى نطاق خطة عام 2030 الواسع، فإن اتساق السياسات أمر بالغ الأهمية. وتُستخدم الاستعراضات الوطنية الطوعية لوضع آليات مؤسسية وتحليلية تيسر هذا الاتساق بين المجالات المختلفة، بحيث تنشأ أوجه التآزر وتعالج المفاضلات بين الغايات المختلفة. وهناك حاجة إلى جمع المعلومات حتى يتسنى تقييم التفاعلات بين فرادى الغايات. وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد مسارات تحويلية لتوجيه المزيد من الجهود وتحسين اتساق السياسات.

93 - وتتيح الاستعراضات الوطنية الطوعية أمام الدول فرصة تبادل خبراتها الفردية، ولا يقتصر ذلك على النجاحات وإنما يشمل أيضاً التحديات والثغرات، فضلا عن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل والشراكات. وعلى وجه الخصوص، توفر هذه الاستعراضات فرصاً هامة للتعلم، سواء على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال إجراء حوارات ودراسات استقصائية، أو على الصعيد الدولي، من خلال تبادل الخبرات بين الأقران في مجال السياسات. وقد ساهم المنتدى الإقليمي أيضا في هذا النوع من التعلم من الأقران الذي يُعتبر عاملاً مهماً في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

94 - وتساعد الاستعراضات الوطنية الطوعية على تنسيق العمل بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين، وعلى إقامة شراكات قوية. وستكون مشاركة قطاع الأعمال حاسمة للنجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي بعض الاستعراضات الوطنية الطوعية، يجري توثيق مساهمة قطاع الأعمال التجارية، فضلا عن الشراكات التي أقيمت مع الحكومات لدفع عجلة التقدم.

95 - وتيسِّر المشاركة الواسعة النطاق لأصحاب المصلحة المتعددين جمع الأدلة وتقدم رؤى أكثر تفصيلا بشأن التنفيذ. وينبغي تكملة النهج الشامل للحكومة ككل بنهج شامل للمجتمع ككل. وينبغي أن ينصب التركيز في الاستعراضات الوطنية الطوعية على كونها عملية مشاركة مستمرة، بدلا من التركيز على إعداد التقرير النهائي الذي يشكل المرحلة التي تتوج هذه العملية. وتستكشف البلدان آليات متعددة تمكن من التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال استخدام المنصات الرقمية، على الرغم من أنه تبين أن هذا التواصل أكثر صعوبة خلال جائحة كوفيد-19.

96 - ويمكن للبرلمانات، من خلال قدرتها التشريعية ومن خلال مساءلة الحكومات، أن تقدم مساهمات كبيرة في تنفيذ خطة عام 2030. ووفقا لتقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020، فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال مشاركة البرلمانات في هذه الاستعراضات محدودة. وثمة حاجة إلى زيادة دور البرلمانات، ولكن أيضا إلى إذكاء الوعي بالطرق الهامة التي يمكن للبرلمانات من خلالها ضمان إحراز تقدم في تحقيق الأهداف.

97 - وبالنظر إلى أن الاستعراضات الوطنية الطوعية تيسر تعبئة وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ينبغي الاعتراف بالأطفال باعتبارهم عوامل تغيير. فقد زادت الجائحة من حدة المشاكل القائمة، وتسبب ذلك في تفاقم أوجه عدم المساواة وجعل الأطفال أكثر عرضة لخطر العنف. وينبغي الاعتراف بنظم كفالة الحماية والعدالة للطفل باعتبارها خدماتٌ أساسية إلى جانب الرعاية الصحية والصحة العقلية والتعليم.

98 - وكفالة مشاركة المستويات الحكومية دون الوطنية أمر له أهمية ليس فقط في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية ولكن أيضا في كفالة التنفيذ الفعال لخطة عام 2030. ويسهم تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي في تحقيق الشمولية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وينبغي تمكين الجهات الفاعلة المحلية من أجل امتلاك زمام خطة عام 2030 وتنفيذها.

99 - وقد اكتسبت الاستعراضات الطوعية الوطنية زخما كبيرا في عام 2020، ويعكس ذلك أهمية المبادرات الرامية إلى تسريع جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة العمل على الصعيد المحلي. ومن شأن إشراك المستويات الحكومية دون الوطنية في إعداد هذه الاستعراضات أن يساعد على زيادة اتساق السياسات وتيسير التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المحلية. وينبغي أن تضمن الاستعراضات الدروس المستفادة من تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويوفر استخدام المقاييس المتفق عليها دوليا كأساس تستند إليه الاستعراضات فرصةً للتعاون الشامل للجميع.

100 - وشدد ممثلو المجتمع المدني على الحاجة إلى اتباع عملية شاملة للجميع في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، مع وضع جداول زمنية واضحة وطرق مفتوحة وشفافة لنشر النتائج، كما هو الحال في عدد من البلدان. وينبغي إدماج التقارير الموازية وغيرها من المواد التي يعدها المجتمع المدني في هذه الاستعراضات. وتعمل بعض البلدان على إشراك ممثلي المجتمع المدني في وفودها، وهي ممارسة ينبغي اعتمادها على نطاق أوسع. غير أن مشاركة المجتمع المدني ينبغي أن تكون عملية مستمرة وأن لا تقتصر على إعداد عروض تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية.